الزعيم الليبي في مقدمة مستقبليه لدى وصوله إلى (سرت) الليبية للمشاركة في القمة العربية

رئيس الجمهورية : نتطلع إلى أن تعزز قمة (سرت) الوفاق والاتفاق بين الأشقاء

نأمل أن تأخذ المبادرة اليمنية حقها من النقاش للنهوض بواقع العمل العربي

نسعى إلى تأسيس عمل عربي فاعل يواكب المتغيرات ويلبي تطلعات أمتنا العربية

نحتاج إلى المصارحة والمصالحة لإزالة ما تبقى من الشوائب العالقة في مسيرة العلاقات (العربية ـ العربية)

سرت / سبأ:

وصل فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مساء أمس إلى مطار القرضابية الدولي بمدينة سرت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى للمشاركة على رأس وفد اليمن في أعمال القمة العربية في دورتها العادية الـ22 التي ستبدأ اليوم السبت.

وكان في مقدمة مستقبليه على أرض المطار, قائد ثورة الفاتح من سبتمبر الليبية العقيد معمر القذافي و أمين اللجنة الشعبية العامة بالجماهيرية البغدادي المحمودي واللواء مصطفى الخروبي عضو مجلس قيادة الثورة والمبعوث الشخصي لقائد ثورة الفاتح من سبتمبر الليبية أحمد قذاف الدم وأمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي موسى محمد كوسا.

وعند سلم الطائرة عانق العقيد القذافي فخامة الأخ الرئيس عناقا أخويا حارا مرحبا به في بلده الثاني ليبيا, ثم اصطحبه إلى منصة الشرف حيث عزفت فرقة الموسيقى النحاسية السلامين الجمهوريين للبلدين الشقيقين.

وبعد أن أستعرض فخامة الأخ الرئيس حرس الشرف الذي أصطف على أرض المطار لتحيته, صافح مستقبليه من كبار المسؤولين في الجماهيرية مدنيين وعسكريين وسفير اليمن لدى الجماهيرية أحمد عبدالله المجيد وأعضاء السفارة اليمنية بطرابلس, فيما صافح العقيد القذافي أعضاء الوفد المرافق لفخامة الأخ الرئيس.

وعقب ذلك اصطحب العقيد القذافي, فخامة الأخ الرئيس إلى استراحة قصيرة في خيمة استقبال كبار الضيوف, في حين كانت فرق الفنون الشعبية الليبية تقدم فقرات فنية استعراضية وتردد أهازيج شعبية مصحوبة برقصات فلكلورية تعبيرا عن الترحيب والابتهاج بزيارة فخامة الأخ الرئيس للجماهيرية الليبية الشقيقة وانعقاد القمة العربية في مدينة سرت وسط تصفيقات حشد جماهيري غفير شارك في الفقرات الاستعراضية الترحيبية.

وقد أدلى فخامة الأخ الرئيس بتصريح لوسائل الإعلام عقب وصوله عبر فيه عن سعادته لزيارة الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة للمشاركة على رأس وفد الجمهورية اليمنية في أعمال القمة العربية العادية الثانية والعشرين التي تنعقد خلال اليومين القادمين في مدينة سرت.

وقال :« إن هذه القمة تنعقد في ظل ظروف مهمة وفي مقدمتها ما يقوم به الكيان الإسرائيلي من تهويد للمقدسات الإسلامية في فلسطين المحتلة وتهويد الحرم الإبراهيمي، وتهديد البنية الإنشائية للمسجد الأقصى الشريف واستمرار في سياسته التوسعية في القدس الشرقية ضاربا عرض الحائط بكل قرارات الشرعية الدولية وبكل الجهود العربية والدولية لإحلال السلام في المنطقة» .

وأضاف :«ونحن نتطلع بإذن الله تعالى إن تكون قمة سرت هي قمة لتعزيز مسيرة الوفاق والاتفاق بين الأشقاء وذلك يحتاج إلى المصارحة التي تحقق المصالحة الحقيقية لإزالة ما تبقى من الشوائب العالقة في مسيرة العلاقات العربية ـ العربية وبما يخدم الأهداف القومية والمصالح العليا لأمتنا».

وأستطرد فخامته قائلا:« وما من شك في أن الآمال تنعقد بأن تكون هذه القمة منطلقاً لتأسيس عمل عربي فاعل ومواكب لكافة المتغيرات التي يشهدها عالمنا ويستجيب لتطلعات أبناء أمتنا العربية وطموحاتهم ومواجهة تلك التحديات التي تواجه الأمة والأمن القومي العربي على أكثر من صعيد».

وشدد على أن ذلك لن يتحقق إلا في ظل وحدة الصف والتضامن والرؤية المشتركة ووجود الآليات الفاعلة للعمل العربي المشترك والتي تستفيد من تجارب الشعوب والأمم الأخرى التي تأطرت في إطار كيانات قوية مترابطة على أسس وقواسم مشتركة ولتحقيق أهداف ومصالح ومنافع متبادلة بين تلك الشعوب المنضوية في إطار تلك الكيانات سواء الإتحاد الأوروبي أو الإتحاد الأفريقي أو التجمعات الأخرى.

وتابع فخامة الأخ الرئيس قائلا :« ونحن كأبناء أمة عربية واحدة تجمعنا الكثير من القواسم والأهداف والتطلعات والمصالح سواء روابط الأمة الواحدة أو اللغة أو العقيدة أو التاريخ والمصير المشترك والتي تفرض علينا التفكير الجاد والمسؤول للخروج من الواقع العربي الراهن واستشراف مستقبل أفضل لأمتنا ولأجيالها.

وقال :« إن هناك مبادرات عربية ومنها المبادرة التي تقدمت بها الجمهورية اليمنية والتي نأمل أن تأخذ حقها من النقاش والتوافق والإقرار من أجل النهوض بواقع العمل العربي المشترك الراهن وتطويره كضرورة قومية ملحة وصولا إلى ما يحقق آمال وتطلعات أمتنا ويعزز من دورها في الحفاظ على مصالحها وأمنها والدفاع عن وجودها ومستقبلها».

ومضى فخامته قائلا :» وما من شك فإن القمة وما يدور على هامشها من لقاءات ومباحثات ثنائية أو جماعية بين الإخوة القادة العرب المشاركين فيها تمثل فرصة للتشاور وتبادل وجهات النظر إزاء كل ما يهم العلاقات الأخوية بين الأشقاء وسبل تعزيزها ويخدم مصلحة الأمة وبخاصة في الظروف الراهنة».

وأعرب عن أمله في أن تكلل هذه القمة بالنجاح والخروج بالنتائج المنشودة منها بإذن الله تعالى في لم الشمل العربي والخروج بمشروع إصلاحي عربي شامل متفق عليه ينطلق من إرادة شعوبنا ومصالحها وخصوصياتنا الحضارية والثقافية والاجتماعية.. متمنيا للجماهيرية العربية الليبية الشقيقة حاضنة هذا اللقاء العربي كل التوفيق والسداد .

وكان فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية قد توجه بعد ظهر أمس إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى للمشاركة على رأس وفد اليمن في أعمال القمة العربية في دورتها العادية الـ22 التي ستبدأ اليوم السبت في مدينة سرت الليبية.

ويضم وفد اليمن نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور/رشاد محمد العليمي ووزير الخارجية الدكتور/ أبوبكر القربي ووزير شؤون المغتربين أحمد مساعد حسين وعضو مجلس النواب - نائب رئيس البرلمان العربي الدكتور/منصور الزنداني .

أمهلت المحافظين مدة أسبوعين والسفراء شهراً لتقديم إقراراتهم

هيئة مكافحة الفساد تدعو المشمولين بقانون الإقرار بالذمة المالية إلى تجديد إقراراتهم

صنعاء / سبأ:

جددت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد دعوة جميع الموظفين المشمولين بقانون الإقرار بالذمة المالية ممن قدموا إقراراتهم للمرة الأولى قبل عامين إلى تجديد إقراراتهم.

وأهابت الهيئة بالموظفين المشمولين بالقانون ممن لم يقدموا إقرار الذمة المالية حتى الآن سرعة تقديم إقراراتهم المالية إلى الهيئة وفقا للقانون.

وأوضح عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس قطاع الذمة المالية بالهيئة محمد حمود المطري أن عملية الإقرار الثاني تأتي وفقا لقانون الإقرار بالذمة المالية الذي يقضي بوجوب أن يقدم كل من يخضع لهذا القانون إقرارا بصفة دورية بعد مرور عامين من تاريخ تقديم إقراره السابق أو عند طلب الهيئة لذلك طوال مدة خضوعه لأحكام القانون.

وأشار إلى أن عددا من الموظفين المشمولين بالقانون لم يقدموا إقراراتهم للمرة الأولى حتى الآن في الوقت الذي بدأت فيه الهيئة بعملية الإقرار الثاني للمشمولين بالقانون منذ أكتوبر الماضي لمن قدموا إقراراتهم للمرة الأولى قبل عامين.

ولفت المطري إلى أن من بين الموظفين المشمولين بالقرار الذين لم يقدموا إقراراتهم حتى الآن خمسة من محافظي المحافظات وخمسة سفراء في الخارج رغم إبلاغهم المتكرر بضرورة تسليم إقراراتهم إلى الهيئة.

وأشار الى ان الهيئة أمهلت المحافظين مدة أسبوعين والسفراء شهرا لتقديم إقراراتهم ما لم فستضطر إلى اتخاذ الإجراءات القانونية إزاءهم..مشيدا بتعاون كبار مسؤولي الدولة الذين قدموا إقراراتهم إلى الهيئة.

وتنص المادة 24 من قانون الإقرار بالذمة المالية على «العقاب بالحبس مدة لاتزيد على ستة أشهر كل من تخلف دون عذر مشروع او امتنع عن تقديم الإقرارات الخاصة بالذمة المالية بعد إبلاغه بذلك وفقا لأحكام القانون ، وفي حال التكرار تكون العقوبة الفصل من الوظيفة وبما لايخالف القوانين النافذة».

وبيّن المطري أن نحو 13 ألفاً من المشمولين بالقانون على مستوى السلطة المركزية قدموا إقراراتهم في المرحلة الأولى، فيما قدم أكثر من ألفين من المشمولين بالقانون على مستوى المحافظات إقراراتهم للمرحلة ذاتها.

وأشار إلى أن الهيئة تقوم بإرسال إشعار إلى من قدموا الإقرار الأول قبل شهر من انتهاء مدة تسليم الإقرار الثاني يسمى «تذكيراً» على حد تعبيره بغرض سرعة تجديد إقراراتهم.

وقال «ان الهيئة اتخذت عدداً من الإجراءات حتى حصلت على الإقرار الأول شملت طلب كشوفات من الجهات عن المشمولين بالقانون مع تحديد مندوب لدى الهيئة عن كل جهة، وتسليم استمارات الإقرار إلى المندوب ليسلمها إلى المشمولين بحيث تعاد الاستمارات إلى الهيئة في ظروف مغلقة عن طريق المندوبين أو عن طريق المشمول نفسه».

وجدد رئيس قطاع الذمة المالية بالهيئة التأكيد على سرية المعلومات التي يدلي بها المشمولون وفقا لما كفله لهم القانون الذي أوقع عقوبات قاسية على من أفشى سرية تلك البيانات تصل إلى الحبس لمدة عام والتعويض عن حجم الضرر.

وبيّن أن الهيئة تسعى ضمن خطة عملها للعام الجاري لاستكمال حصر المشمولين بالذمة المالية للمرحلة الأولى للجهات والهيئات التي تم اضافتها مؤخرا ليصل عدد المستهدفين إلى 16 الف مشمول من جميع الجهات، فضلا عن استكمال المرحلة الثانية من إقرارات الذمة المالية للجهات التي مر عليها عامان من تاريخ الإقرار الأول وهي عملية مستمرة.

واشار المطري إلى أن خطة عمل قطاع الذمة المالية للعام الجاري تتضمن عقد دورتين تدريبيتين تأهيليتين لمندوبي الجهات والمحافظات لدى الهيئة لتزويدهم بالتوجيهات والإرشادات بكيفية التعامل مع الموظفين الخاضعين لتقديم الإقرارات.

ووفقا للخطة فإن الهيئة ستعقد لقاء موسعا يضم قيادات الوزارات والأجهزة الحكومية المختلفة للتعريف بأهمية تطبيق قانون الذمة المالية في حماية المال العام وتعزيز الثقة بأجهزة الدولة وموظفيها وصون كرامة الوظيفة العامة ومكافحة الكسب غير المشروع والحد من العبث بقيم وأخلاقيات الوظيفة العامة وكذا تعزيز الرقابة على كل من يتولى وظيفة عامة ويخضع لقانون الإقرار بالذمة المالية.

وتتضمن الخطة عقد دورات تدريبية لموظفي قطاع الذمة المالية في مجال طرق الاتصال ومتابعة مندوبي الجهات والمحافظات وتسهيل سير العمل.

كما سيتم تنفيذ نزول ميداني إلى الجهات الحكومية للتأكد من صحة الكشوفات الخاصة بالمشمولين بالذمة المالية بغية تجنب الوقوع في أخطاء مع الجهات والمشمولين والتأكد من البيانات، بالإضافة إلى نزول ميداني للمحافظات للتوعية بأهمية تطبيق قانون الذمة المالية.

اليمن يشارك في أعمال المؤتمر الـ122 للاتحاد البرلماني الدولي بتايلاند

صنعاء / سبأ:

سلطان سعيد البركاني

تشارك الجمهورية اليمنية بوفد برلماني برئاسة سلطان سعيد البركاني في أعمال المؤتمر الثاني والعشرين بعد المائة لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المقرر انعقاده في العاصمة التايلاندية بانكوك خلال الفترة من السابع والعشرين من مارس الجاري وحتى الأول من إبريل المقبل .

وقال البركاني إن مشاركة وفد اليمن البرلماني في هذا المؤتمر البرلماني الدولي, يأتي بناءً على دعوة من رئيس الجمعية الوطنية بمملكة تايلاند تشاي تشرتشوب ومن رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ثيوبن غريراب والأمين العام للاتحاد اندرز جونسون.

وأعتبر أن انتظام مشاركة مجلس النواب في هذه المؤتمرات الدولية يعكس تفاعله مع المؤسسات والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية وحرصه على المشاركة الفاعلة فيها بما يفعل من اختصاصاتها ويترجم الأهداف المنشودة التي أنشئت هذه المؤسسات الإقليمية والدولية من أجلها ولخدمة الإنسانية جمعاء.

وأوضح البركاني أن هذه المشاركة تأتي كذلك للتأكيد على حضور وتعزيز مكانة الجمهورية اليمنية في مختلف المحافل المحلية و الإقليمية والدولية وللتحرك الخارجي الدبلوماسي البرلماني الفاعل إلى الأمام إلى جانب جهود الحكومة في هذا الاتجاه وبما يخدم مصلحة اليمن ويطور من علاقاتها الخارجية وينمي التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة وتوظيفها لخدمة السياسات والخطط والبرامج التنموية في اليمن ولخدمة القضايا العربية والإسلامية العادلة.

ولفت إلى أن الوفود البرلمانية المشاركة في هذا المؤتمر سيتداولون الآراء خلال جلسات عمل المؤتمر حول الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعالم في الوقت الراهن، بما فيها التعاون والمسؤوليات المشتركة في الحرب ضد الجريمة المنظمة وخاصة أعمال الإرهاب العابر للحدود، وتجارة السلاح غير المشروعة، وتهريب المخدرات والبشر إلى جانب الوقوف أمام دور البرلمانات في تطوير التعاون بين دول الجنوب على أساس التسريع في إنجاز الأهداف التنموية للألفية و تعزيز أوجه مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية.

وأفاد رئيس وفد اليمن البرلماني أن الجلسات العامة للمؤتمر المتخصصة ستقف أمام موضوعات عامة و محددة تتجلى أبرزها في قضية الشرق الأوسط وقضايا حقوق الإنسان، وتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي، وكذا مسائل التنسيق بين النساء البرلمانيات وشراكتهن مع الرجال, بالإضافة إلى قضايا حقوق الطفولة والصحة الإنجابية، ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، والحفاظ على المياه.

وبين البركاني أن مجمل الموضوعات المطروحة في جدول اعمال المؤتمر حيوية وتهم كل الناس في المعمورة .. مؤكدا حرص البرلمانيين اليمنيين المشاركين في هذا المؤتمر على المشاركة بفعالية في مناقشة تلك الموضوعات وطرح مواقف اليمن إزاءها.

وأشار إلى أن وفد اليمن سيشارك في الاجتماعات التشاورية للمجموعة البرلمانية العربية والإسلامية التي ستعقد على هامش المؤتمر لتبني مواقف موحدة حول القضايا التي تهم الأمة العربية والإسلامية في الوقت الراهن.. موضحا أن الوفد سيجري لقاءات ثنائية مع عدد من رؤساء البرلمانات والوفود البرلمانية من الدول الشقيقة والصديقة لتبادل الآراء تجاه القضايا المطروحة على جدول أعمال المؤتمر وتنسيق المواقف إزاءها ، بما يسهم بالخروج بقرارات تعززمن مكانة الاتحاد البرلماني الدولي ودوره في تحقيق أهداف تأسيسه فضلا عن بحث أوجه تطوير العلاقات الثنائية البرلمانية بين اليمن وبلد كل منهم إلى جانب اطلاعهم على التحولات الإيجابية الشاملة الجارية في اليمن على مختلف الصعد.

ويضم وفد اليمن البرلماني أعضاء مجلس النواب علي عبد ربه القاضي وعبد الله عبدالله بدر الدين و محمد صالح البرعي.